

19 July 2019

Arabic

Original: English*

اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات
والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط
الدورة الرابعة والخمسون

طشقند، ٢٣-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية
في دورتها الثانية والخمسين

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها اللجنة الفرعية في دورتها الثانية والخمسين
مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- اعتمدت اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، في دورتها الثانية والخمسين المعقودة في بيروت في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبينة أدناه.

٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُرسِل تقرير الدورة الثانية والخمسين إلى الحكومات الممثلة في تلك الدورة. وأُرسِل استبيان بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة في الدورة الثانية والخمسين في ١١ نيسان/أبريل و٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩ من أجل تقديم ردود عليه قبل انقضاء الأجل المحدد لذلك الذي جرى تمديده حتى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩.

٣- وقد أُعدت هذه الوثيقة بناءً على المعلومات التي قدمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رداً على ذلك الاستبيان. وحتى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، وردت ثمانية ردود من حكومات الأردن والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وتركيا والجمهورية العربية السورية ولبنان والمملكة العربية السعودية.

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والروسية والعربية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/SUBCOM/54/1.



ثانياً - ردود الدول الأعضاء على الاستبيان

المسألة الأولى: اتباع نهج استباقي يستند إلى المعلومات الاستخبارية، وبناء القدرات في مجال جمع المعلومات الاستخبارية الجنائية ومضاهاتها وتحليلها وتبادلها

التوصية ١

ينبغي للحكومات أن تدعم وتضمن تحسين التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني فيما بين أجهزة إنفاذ القانون وسائر الأجهزة المعنية من أجل تيسير تبادل المعلومات الاستخبارية الجنائية واستخدامها على نحو استباقي.

٤- أفادت جمهورية إيران الإسلامية بأن شرطة مكافحة المخدرات لديها عززت التعاون العملي مع أجهزة الشرطة وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون في بلدان المنطقة وخارجها.

٥- وأفادت حكومة الأردن بأن أجهزة إنفاذ القانون وسائر الأجهزة المعنية تتعاون على الصعيد الوطني في تبادل المعلومات المناسبة والمعلومات الاستخبارية الجنائية.

٦- وأشار لبنان إلى أن مختلف أجهزته الأمنية تتعاون على مكافحة الجرائم بمختلف أنواعها، وإن كان الأمر يتطلب مع هذا تعزيز ذلك التعاون من أجل تيسير تبادل المعلومات الاستخبارية الجنائية واستخدامها على نحو استباقي.

٧- وأفادت باكستان بأنها أنشأت منتدى لهذا الغرض، وأن أجهزة إنفاذ القانون المعنية تتبادل المعلومات الاستخبارية الجنائية من أجل العمليات.

٨- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها أنشأت بمديريتها العامة لمكافحة المخدرات آليتين للأمن القومي (نظامي "مدار" و"سراج") تربطان فروع ومراكز مكافحة المخدرات بمركز المعلومات الوطني. وقد صمم هذان النظامان لتزويد الأجهزة الأمنية بالمعلومات الاستخبارية الجنائية وسجلات الشرطة للمشتبه فيهم، ولتوفير معلومات حول التحقيقات في جرائم الاتجار بالمخدرات.

٩- وفي الجمهورية العربية السورية، يمثل التنسيق إحدى المهام الموكلة إلى اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات، التي أنشئت في عام ١٩٩٨، ويرأسها وزير الداخلية، وتضم أعضاء من سائر الأجهزة المختصة. ويجري تبادل المعلومات الاستخبارية الجنائية في سياق عمل اللجنة وبالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة.

١٠- وأفادت تركيا بأنها أنشأت شعبة للتحليل داخل إدارة مكافحة المخدرات بالشرطة الوطنية من أجل استبانة أساليب ارتكاب الجرائم وعناصرها، وإجراء التحليلات والتقييمات اللازمة، واتباع الإجراءات اللازمة لإحالة البيانات إلى الجهات المعنية، وضمان إجراء التحقيقات الجنائية على نحو أكثر سرعة وموضوعية وفعالية. وتُجمع سائر البيانات من المؤسسات والمنظمات، سواء أكانت عامة أو خاصة، ومن المصادر المفتوحة والمغلقة على السواء.

١١- وفي الإمارات العربية المتحدة، يتولى مجلس مكافحة المخدرات مسؤولية الإشراف على تنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تتضمن نهجاً شاملاً ومتكاملاً ومتوازناً. ويضطلع المجلس أيضاً

مسؤولية رصد تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، وضمان الامتثال للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتعمل ثلاث لجان وطنية تحت مظلة المجلس، وهي: (أ) اللجنة الوطنية العليا للعلاج والتأهيل والدمج الاجتماعي؛ و(ب) اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات؛ و(ج) اللجنة الوطنية العليا لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وتنفذ الأعمال على المستوى المحلي وليس الوطني.

التوصية ٢

ينبغي للحكومات أن تكفل أن لدى مؤسسات التدريب مناهج وأدوات تدريبية مناسبة وكذلك معدات وبرامجيات حاسوبية متخصصة لتدريب محلي المعلومات الاستخباراتية الجنائية.

١٢- تستخدم شرطة مكافحة المخدرات بجمهورية إيران الإسلامية جميع معدات وبرامجيات التدريب المتخصصة لدى جامعة الشرطة والجامعات الحكومية الأخرى لتحسين القدرات الكمية والنوعية لجهاز الشرطة، بما في ذلك التحليل الاستراتيجي للمعلومات الاستخباراتية الجنائية.

١٣- وأشارت حكومة الأردن إلى أنها لم تستطع تزويد بعض مؤسسات التدريب بالمعدات والبرامجيات اللازمة لتدريب محلي المعلومات الاستخباراتية الجنائية، بسبب ارتفاع تكلفة هذه المواد.

١٤- وفي لبنان، تدرج هذه المسائل ضمن اختصاص قوات الأمن الداخلي.

١٥- وأفادت باكستان بأن أكاديمية شرطة مكافحة المخدرات مجهزة تجهيزاً جيداً بالمدرسين والمناهج التدريبية المناسبة لتقديم الدورات التدريبية الأساسية ودورات بناء القدرات لموظفي إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جرى تطوير الخطط الخاصة بتقديم المحاضرات والدروس بالأكاديمية لتطويرها وفق المعايير الدولية.

١٦- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها أنشأت معهداً متخصصاً للتدريب يتبع المديرية العامة لمكافحة المخدرات لتصميم مواد لتدريب موظفي إنفاذ القانون على مراقبة الطلب على المخدرات وعرضها، فضلاً عن توفير معلومات عن سلائف المخدرات. ونظم المعهد دورات تدريبية خاصة لموظفي أجهزة مكافحة المخدرات في عدد من البلدان (البحرين والعراق والسودان).

١٧- وفي الجمهورية العربية السورية، تنفذ إدارة مكافحة المخدرات خطط التدريب السنوية على مكافحة المخدرات، التي تضعها إدارة التدريب بوزارة الداخلية. وتوفر وزارة الداخلية الدعم اللازم لإدارة مكافحة المخدرات لتقديم هذا التدريب. كما تقدم وزارات وأجهزة أخرى، وفقاً لوظائفها المحددة، تدريبات على كيفية التعامل مع مشكلة المخدرات.

١٨- وأفادت تركيا بأنها أنشأت أكاديمية للتدريب على مكافحة المخدرات تابعة لإدارة مكافحة المخدرات بالشرطة الوطنية من أجل تبادل الخبرات وتوفير التدريب الشامل لموظفي أجهزة إنفاذ القانون الوطنية والدولية الذين يتعاملون مع التحقيقات الجنائية المتعلقة بالمخدرات.

١٩- وفي الإمارات العربية المتحدة، تقدم معاهد الشرطة برامج ودورات تدريبية متقدمة بشأن التطورات الجديدة في جرائم المخدرات، ومكافحة غسل الأموال، والترويج للمخدرات عبر الإنترنت.

التوصية ٣

ينبغي للحكومات أن تشجع على استعمال هياكل إنفاذ القانون الإقليمية والدولية القائمة بنشاط وانتظام أكثر في تبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية.

٢٠- طورت شرطة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية التعاون العملي، ولا سيما تبادل المعلومات، مع معظم الأجهزة الإقليمية والدولية في مجال تبادل المعلومات، بما في ذلك خلية التخطيط المشتركة التابعة للمبادرة الثلاثية المنفذة مع أفغانستان وباكستان، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلافيهما، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وكذلك مع بلدان في المنطقة وخارجها، وذلك من خلال نشر ضباط اتصال معنيين بقضايا المخدرات.

٢١- وأفاد الأردن بأنه يستخدم هياكل إنفاذ القانون الإقليمية والدولية بانتظام لإرسال واستقبال جميع أشكال المعلومات.

٢٢- ووقع لبنان اتفاقات تعاون مع بلدان الجوار وبلدان أخرى في المنطقة. وتُبذل جهود لاستخدام الاتفاقات القائمة، وتحسين التواصل مع البلدان الأخرى من خلال تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بجميع جوانب عمليات الاتجار بالمخدرات، ومن خلال تعزيز التعاون في هذا المجال. ويستجيب لبنان لجميع طلبات المعلومات والمساعدة القضائية المقدمة من خلال الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وشعب الاتصال المعنية، أو عبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٢٣- وأفادت باكستان بأن فرقة مكافحة المخدرات التابعة لها تتبادل المعلومات العملياتية والمعلومات الاستخباراتية اللازمة مع هياكل إنفاذ القانون الإقليمية والدولية مثل الإنتربول، ومكتب رصد جرائم المخدرات التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، والمبادرة الثلاثية، ومنظمة شغهاي للتعاون.

٢٤- وأفادت المملكة العربية السعودية بأن مديريتها العامة لمكافحة المخدرات تتعاون عن كثب مع مكتب الإنتربول في الرياض، ويجري تبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية عن الأساليب التي يستخدمها المجرمون لتهريب المخدرات في جميع أنحاء العالم، ومعلومات حول تقنيات منع التهريب مع سلطات الجمارك في الموانئ الوطنية. وهناك تعاون مباشر مع أجهزة إنفاذ القانون في عدة بلدان من خلال ضباط اتصال يوفدون إلى تلك البلدان للمساعدة في تعزيز التعاون على تبادل المعلومات الاستخباراتية حول شبكات تهريب المخدرات عبر الحدود.

٢٥- وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أنه على الرغم من المواقف السلبية التي اتخذتها بعض الدول المشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية التي حضرتها، فقد أعربت وزارة الداخلية باستمرار عن رغبتها في تعزيز التعاون، ودعت إلى مزيد من التنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

٢٦- وأفادت تركيا باستخدام شبكة إنترنت داخلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية بين أجهزة إنفاذ القانون.

٢٧- ويشمل الهيكل التنظيمي للإدارة العامة لمكافحة المخدرات الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة إدارة الاتصال الدولي، وضباط الاتصال الذين يتبادلون المعلومات الاستخباراتية الجنائية ويسهلون التعاون مع الجهات المناظرة في البلدان الأخرى. ويتمركز أحد ضباط الاتصال في إسلام آباد. وتُنسق الإدارة أيضاً مع المنظمات المماثلة في البلدان الأخرى.

التوصية ٤

ينبغي أن يُطلب إلى الحكومات أن تنظر في وضع سياسات مناسبة تكفل احتفاظ المنظمات الوطنية بالمحللين المدربين.

٢٨- أفادت جمهورية إيران الإسلامية بأن سياستها الطويلة الأجل تتمثل في الاحتفاظ بالموظفين المدربين، ولا سيما المحللين، وتعيينهم في المناصب المناسبة.

٢٩- وأشار الأردن إلى أن مؤسساته الوطنية تحافظ على المحللين المدربين لحاجتها البالغة إليهم.

٣٠- ولدى باكستان سياسات مناسبة للاحتفاظ بالمحللين المدربين في فرقة مكافحة المخدرات وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون.

٣١- وفي معهد التدريب التابع للمديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية، يجري تدريب أفراد الشرطة المهرة على تحليل أنشطة الشبكات الضالعة في بيع المخدرات وغسل العائدات والتحري عنها. ويجري أيضاً الاستعانة بأفراد الشرطة الذين حصلوا على التدريب في تنظيم دورات تدريبية لزملائهم العاملين في مجال المخدرات.

٣٢- وفي الجمهورية العربية السورية، يجري تقييم عمل المحللين المدربين بانتظام، ويزودون باستمرار بالإرشادات ويخضع عملهم لمتابعة مستمرة من أجل تحقيق الأهداف ذات الصلة التي وضعتها الحكومة.

٣٣- وأفادت حكومة الإمارات العربية المتحدة بتعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تدريب الموظفين الوطنيين العاملين في مجال مكافحة المخدرات.

المسألة الثانية: التصدي لما يتصل بتجارة المخدرات من أنشطة لغسل الأموال وتدفقات مالية غير مشروعة واستخدامات للشبكة الخفية (داركنت) والعملات المشفرة

التوصية ٥

ينبغي للحكومات أن تشجع على تحسين التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون وسائر الأجهزة الوطنية ذات الصلة.

٣٤- أفادت جمهورية إيران الإسلامية بأنها أنشأت اللجنة الفرعية لمكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٨ بإدارة مكافحة المخدرات. وتمثلت أهداف اللجنة الفرعية في ما يلي: (أ) إنشاء فريق عامل وطني للكشف عن الأسس المالية لشبكات الاتجار بالمخدرات؛ و(ب) إقامة حلقة اتصال عبر الإنترنت بين الشرطة ووحدة الاستخبارات المالية؛ و(ج) إقامة تعاون وثيق بين الشرطة والنظام

القضائي لتجميد الحسابات المشبوهة؛ و(د) إقامة حلقة اتصال عبر الإنترنت بين الشرطة ووحدة الاستخبارات المالية ومكتب تسجيل الوثائق والأراضي للتمكن من تحليل الأسس المالية للحالات المهمة، واستبانة وتعقب الحسابات المصرفية ذات الصلة والأشخاص ذوي الصلة من خلال التعاون مع أجهزة القضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على اشتراطات المصرف المركزي واللجنة المالية الوطنية، ينبغي لجميع المصارف التحقق من المعاملات المالية الضخمة، وإحالة النتائج إلى وحدة الاستخبارات المالية والشرطة.

٣٥- وأفاد لبنان بأن مكتب مكافحة الجرائم المالية وتبييض الأموال يُخطر كتابةً بجرائم المخدرات التي يتبين أنها متعلقة بالتحقيقات الواقعة في نطاق اختصاصه. وتقدم تقارير كل أسبوعين عن المبالغ المتعلقة بالقضايا الخاضعة لاختصاص المكتب إلى هيئة التحقيق الخاصة في المصرف المركزي.

٣٦- وفي باكستان، هناك مستوى جيد من التعاون بين فرقة مكافحة المخدرات ووحدة المراقبة المالية فيما يتعلق بجرائم الاتجار بالمخدرات. وتقدم فرقة مكافحة المخدرات أيضاً تقارير حول آخر المستجدات إلى وحدة المراقبة المالية على أساس شهري وربع سنوي. وقد وقعت مذكرة تفاهم بين مختلف الجهات المعنية في باكستان، بما في ذلك فرقة مكافحة المخدرات، من أجل التبادل الفوري للمعلومات.

٣٧- وفي المملكة العربية السعودية، وقعت إدارة مكافحة غسل الأموال بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات مذكرات تفاهم مع مكتب النائب العام والإدارة العامة للتحريات المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تحسين عمليات تبادل المعلومات المالية حول الأفراد الضالعين في الاتجار بالمخدرات.

٣٨- وفي الجمهورية العربية السورية، رتبت عمليات للتنسيق بين إدارة مكافحة المخدرات وقسم مكافحة غسل الأموال في إدارة الأمن الجنائي بوزارة الداخلية، وهيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأجهزة المعنية الأخرى، مما يعزز من الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال في إطار مرسوم تشريعي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٣٩- وأفادت تركيا بتأسيس شعبة للتصدي للعائدات الإجرامية تتبع إدارة مكافحة المخدرات بجهاز الشرطة الوطني، من أجل التحقيق في مصادر الموجودات والعائدات المتأتية من الجريمة على الصعيدين الوطني والدولي، من خلال التنسيق بين السلطات القضائية والمؤسسات أو المنظمات المختصة. كما أشارت إلى أنه ينبغي للحكومات أن تشجع على تحسين التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون وسائر الأجهزة الوطنية ذات الصلة.

٤٠- وفي الإمارات العربية المتحدة، تتعاون أجهزة إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية بالمصرف المركزي، وتعد اجتماعات من خلال اللجان الوطنية.

التوصية ٦

ينبغي للحكومات أن تشجع أجهزة الشرطة على الاستناد في عملها إلى المعلومات الاستخباراتية وأن تتخذ تدابير استباقية لا ردود فعل. ويعد جمع الاستخبارات المالية ثم تحليلها جانباً رئيسياً في هذا الشأن.

٤١- يجري ضبط ٧٠ في المائة تقريباً من إجمالي مضبوطات المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية في إطار عمليات قائمة على المعلومات الاستخباراتية. وعلاوةً على ذلك، تحدد لجنة حصر الممتلكات في إدارة مكافحة المخدرات، التي تضم ممثلين عن القضاء وجهاز الشرطة ووزارة الاستخبارات، الممتلكات المنقولة وغير المنقولة لمهربي المخدرات التي تُشكل عائدات لجرائم متعلقة بالمخدرات.

٤٢- وأفاد لبنان بأنه يستغل جميع الموارد والمعلومات المتاحة على خير وجه، بما في ذلك بيانات الاتصالات والمعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية بين الأطراف المشبوهة. ويجري الحصول على هذه المعلومات بوسائل مناسبة تحت إشراف القضاة المختصين.

٤٣- وأفادت باكستان بتأسيس وحدة المراقبة المالية من أجل جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها مع أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة بعد إجراء التحليلات المناسبة. وتجمع فرقة مكافحة المخدرات الاستخبارات المالية وتحللها، ثم تشرع في التحري عن الموجودات في قضايا غسل الأموال، التي يحتمل أن تكون متصلة بالاتجار بالمخدرات.

٤٤- وفي الجمهورية العربية السورية، تُجمع الاستخبارات المالية وتحلل وتستخدم في الأنشطة المحددة للأجهزة المسؤولة عن رصد تلك الأنشطة. وتتابع الأجهزة المعنية تلك الأنشطة وتنسق مع بعضها البعض من أجل تكوين صورة واضحة ومفصلة لجميع عمليات غسل الأموال.

٤٥- وتُجري المديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية التحريات المالية باستخدام إجراءات استدلال مُصممة لتحديد هوية ممالي عمليات بيع المخدرات. وتشمل التدابير الاستباقية تحليل الحسابات المصرفية، والحجز الوقائي على الأموال المشبوهة التي يحتفظ بها أصحاب تلك الحسابات، وكل هذا يساعد في الحد من قدرة هؤلاء الأشخاص على الضلوع في أنشطة إجرامية.

٤٦- وأفادت تركيا بأنها أسست شعبة للتصدي للعائدات الإجرامية تابعة لإدارة مكافحة المخدرات بجهاز الشرطة الوطني.

٤٧- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها تراقب الأنشطة المالية للأشخاص الضالعين في بيع المخدرات وترويجها، ولاسيما أي تحويلات مالية إلى البلدان التي تُنتج فيها المخدرات.

التوصية ٧

ينبغي للحكومات أن تعتمد سياسات وإجراءات تيسر تبادل المعلومات بشكل أحسن بين مؤسسات القطاع العام وشركات القطاع الخاص العاملة في القطاع المالي.

٤٨- أفادت جمهورية إيران الإسلامية بأنها نفذت سياسات توفر حوافر على توثيق التعاون بين المؤسسات العامة والشركات الخاصة، وذلك بعدة سبل من بينها التخفيضات الضريبية والإعفاءات من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات.

٤٩- وأشار الأردن إلى أنه لم يعتمد سياسات أو إجراءات لتبادل المعلومات مع شركات القطاع الخاص.

٥٠- وتتلقي السلطات في لبنان معلومات حول المعاملات المالية من الشركات الخاصة في القطاع المالي، تحت إشراف قضاة مختصين. وتوجد سياسات لتسهيل تبادل المعلومات بين الشركات الخاصة في القطاع المالي والمؤسسات العامة.

٥١- وأفادت باكستان بأن مصرف الدولة الباكستاني ولجنة الأوراق والأسواق المالية الباكستانية قد أصدرتا التعليمات اللازمة بشأن هذا الموضوع.

٥٢- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها اعتمدت أهدافاً استراتيجية وطنية وخطة عمل لمكافحة غسل الأموال. ومن بين هذه الأهداف الاستراتيجية تشكيل أفرقة عاملة وطنية لتنظيم الاتصال بين أجهزة إنفاذ القانون وجميع المؤسسات المالية في المملكة. وتعكف الأفرقة العاملة حالياً على تطوير منصة إلكترونية وأدوات إرشادية لتسهيل تبادل المعلومات بين المؤسسات الوطنية ذات الصلة ونظيراتها في الخارج.

٥٣- وفي الجمهورية العربية السورية، وضعت الأجهزة المتخصصة التابعة لوزارة الداخلية ووزارة الصحة آليات رصد مشتركة وشكلت أفرقة عاملة مع القطاع الخاص والشركات والمؤسسات لمنع إساءة استعمال المخدرات.

٥٤- وأشارت تركيا إلى أن هذه التوصية وثيقة الصلة بمجلس التحقيق في الجرائم المالية.

٥٥- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن القانون الاتحادي لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ينص على سياسات وتدابير لتعزيز التعاون بين المؤسسات وبين القطاعين العام والخاص.

التوصية ٨

ينبغي تشجيع الحكومات على أن يُطلع بعضها بعضاً على نتائج دراسات الحالة والبحوث المتعلقة بالجانب الاقتصادي لغسل الأموال والاتجار بالمخدرات، وهذا يشمل المعلومات عن الطريقة التي تُقل وتُستخدم بها عائدات الأنشطة غير المشروعة ودور التكنولوجيات الجديدة في غسل الأموال.

٥٦- أفادت جمهورية إيران الإسلامية بأن التوصية ستنفذ من خلال تشكيل فريق عامل معني بهذا الشأن وإعداد تعليمات لتبادل التعاون وعقد اجتماعات تفاعلية وتبادل المعلومات بين جميع الهيئات الوطنية ذات الصلة.

٥٧- ويجري عادةً إخطار حكومة الأردن بنتائج دراسات الحالة ونتائج البحوث المتعلقة بجرائم المخدرات، ولكنها لم تُخطر بمعلومات عن كيفية نقل عائدات الأنشطة غير المشروعة أو بدور التكنولوجيات الجديدة في غسل الأموال.

٥٨- وفي لبنان، تُقدم تقارير كل أسبوعين عن المبالغ المتعلقة بالقضايا الخاضعة لولايتها القضائية إلى هيئة التحقيق الخاصة في المصرف المركزي. كما تُقدم إفادة خطية إلى مكتب مكافحة الجرائم المالية وتبييض الأموال عندما تكشف التحقيقات عن جرائم متعلقة بالمخدرات تدخل في

اختصاصه. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تبادل المعلومات حول الأساليب المستخدمة لنقل واستخدام عائدات الأنشطة غير المشروعة وغسل الأموال.

٥٩- وأفادت باكستان بأنها تصدر التعليمات اللازمة في هذا الشأن إلى الجهات المعنية، وتجري الدراسات المطلوبة في هذا الصدد.

٦٠- وأفادت المملكة العربية السعودية بتأسيس لجنة دائمة لمكافحة غسل الأموال للإشراف على المشاركة الخارجية في المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تُعقد لمناقشة الجوانب الاقتصادية لغسل الأموال. وتنظم الدول هذه الفعاليات تحت رعاية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتنشر إدارة التحقيقات المالية المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة على منصة إلكترونية توفرها مجموعة إيغمونت. وفيما يتعلق بغسل العائدات المتأتية من الاتجار بالمخدرات، تتبادل المديرية العامة لمكافحة المخدرات المعلومات والخبرات بشأن مكافحة غسل الأموال مع نظيراتها في بلدان العالم الأخرى بغية تنمية الخبرات الفنية اللازمة للارتقاء بمعايير العمل على مكافحة غسل الأموال.

٦١- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن العقوبات الموقعة عليها كان لها أثر سلبي على آفاق تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وأنها أعاققت التقدم المحرز سابقاً في هذا المجال. ولكنها أعربت عن ترحيبها باستمرار بالتعاون، على الرغم من تأثير العقوبات.

٦٢- وأشارت تركيا إلى أن هذه التوصية وثيقة الصلة بنشاط مجلس التحقيق في الجرائم المالية.

٦٣- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها أجرت دراسات وتحليلات للممارسات الدولية الفضلى في جميع مجالات مكافحة المخدرات.

المسألة الثالثة: المراقبة الفعالة للحدود

التوصية ٩

ينبغي للحكومات أن تنظر في تعزيز التعاون بين الأجهزة لتيسير الوصول إلى المعلومات وتحسين الدراية الفنية وتيسير ممارسات الولايات والنهوض بالقدرات العملية.

٦٤- تُنفذ شرطة مكافحة المخدرات بجمهورية إيران الإسلامية عمليات مشتركة قائمة على المعلومات بهدف تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والاستخبارات العملية.

٦٥- وأفاد الأردن بأن أجهزته المعنية تتعاون مع بعضها البعض لتيسير الوصول إلى المعلومات، وتحسين الدراية الفنية من أجل تعزيز القدرات العملية.

٦٦- وأشار لبنان إلى عدم وجود نقاط تفتيش تخضع لإشراف مكتب مكافحة المخدرات عند المعابر الحدودية، لا سيما الموانئ، كما هو الحال في بلدان أخرى.

٦٧- وتحرص فرقة مكافحة المخدرات في باكستان على مواكبة المستجدات في مجال التعاون على مكافحة المخدرات مع نظرائها الإقليميين ودون الإقليميين والدوليين. ويشمل مستوى التعاون العمليّ عمليات التسليم المراقب الدولية، والعمليات والتحقيقات المنسقة المشتركة، والمساعدة في التحقيقات المتعلقة بالمخدرات. ويؤدي التعاون المشترك بين الأجهزة والتعاون عبر

الحدود بين النظراء الدوليين دوراً بالغ الأهمية في التصدي لمنظمات الاتجار بالمخدرات عبر الوطنية التي تتخذ من باكستان مسرحاً لعملياتها. وتضطلع فرقة مكافحة المخدرات أيضاً بدور إيجابي للغاية في تعزيز التعاون بين الأجهزة داخل الدولة، كما ينتشر أيضاً ضباط اتصال على الحدود مع أفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية).

٦٨- وأسست المديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية آليتين للأمن القومي (نظامي "مدار" و"سراج") تربطان فروع ومراكز مكافحة المخدرات بمركز المعلومات الوطني. وقد صمم هذان النظامان لتزويد أجهزة الأمن بالمعلومات الاستخباراتية الجنائية وسجلات الشرطة للمشتبه فيهم، ولتوفير معلومات حول التحقيقات في الاتجار بالمخدرات.

٦٩- وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن التنسيق مع جميع الأجهزة ذات الصلة في الدولة يجري على أساس مستمر. وكانت بعض المناطق الحدودية قد وقعت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الاتجار بالمخدرات وتهريبها وتوزيعها لتمويل أنشطتها. وقد استخدمت هذه الجماعات أيضاً المخدرات للتأثير على وعي السكان المحليين ثم تجنيدهم في عمليات إرهابية.

٧٠- وأفادت تركيا بإنشاء شعبة للتصدي للعائدات الإجرامية وأخرى للتحليل لدى إدارة مكافحة المخدرات بجهاز الشرطة الوطني.

٧١- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها بذلت جهوداً لمنع تهريب المخدرات عبر الموانئ. وقد انخرطت في رصد ٨٢ عملية تضمنت شحنات موجهة إلى ٣٦ دولة أسفرت عن ضبط ٣١١ ١ طناً من العقاقير المخدرة.

التوصية ١٠

ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من قدرات الهياكل والمراكز الراهنة المعنية بالتعاون على إنفاذ القانون، وذلك مثلاً في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية وتنسيق العمليات المتعددة الأطراف

٧٢- وأفادت جمهورية إيران الإسلامية بأن تعزيز التعاون وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين جميع المراكز الإقليمية والأقليمية ذات الصلة، بما في ذلك خلية التخطيط المشتركة، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، ومنظمة التعاون الاقتصادي، هو من أولويات وحدة الشؤون الإقليمية والدولية التابعة لشرطة مكافحة المخدرات.

٧٣- وأفاد الأردن بأنه يستخدم الهياكل القائمة للتعاون في مجال إنفاذ القانون لتبادل المعلومات وتنسيق العمليات المتعددة الأطراف.

٧٤- وأشار لبنان إلى أنه يستخدم كامل القدرات المتاحة لمختلف الإدارات الفنية والمختبرات التابعة لقوات الأمن الداخلي، وأنه يعمل أيضاً على تنسيق الجهود وتبادل المعلومات، حسب الاقتضاء، مع مختلف الأجهزة الأمنية من أجل الكشف عن الجرائم ومنعها.

٧٥- وتتبادل فرقة مكافحة المخدرات في باكستان المعلومات العملية اللازمة مع الهياكل الإقليمية والدولية للتعاون في مجال إنفاذ القانون من خلال الاستخدام الأمثل للمرافق والموارد المتاحة.

٧٦- وتتعاون المديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية عن كثب مع مكتب الإنتربول في الرياض. ويجري تبادل المعلومات الاستخباراتية الجنائية عن الأساليب التي يستخدمها المجرمون لتهريب المخدرات في جميع أنحاء العالم، ومعلومات حول تقنيات منع التهريب مع سلطات الجمارك في الموانئ الوطنية. وهناك تعاون مباشر مع أجهزة إنفاذ القانون في عدة بلدان من خلال ضباط اتصال يتم إرسالهم إلى تلك البلدان للمساعدة على توطيد التعاون في تبادل المعلومات الاستخباراتية حول شبكات تهريب المخدرات عبر الحدود.

٧٧- وتدعو الاستراتيجيات الرامية إلى خفض عرض المخدرات والطلب عليها في الجمهورية العربية السورية إلى بذل جهود من جانب مختلف الأطراف الفاعلة، وإلى التنسيق والتواصل بين مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة. وثمة حاجة إلى التنسيق والتبادل المستمر للمعلومات، وهذه إحدى الوظائف الأساسية المنوطة باللجنة الوطنية لشؤون المخدرات.

٧٨- وأفادت تركيا بتأسيس شعبة بإدارة مكافحة المخدرات التابعة لجهاز الشرطة الوطني لجمع البيانات من المؤسسات الخاصة أو العامة ومن المصادر المفتوحة والمغلقة، من أجل تحديد أساليب ارتكاب الجرائم، وكفالة إجراء التحقيقات الجنائية بسرعة وفعالية.

٧٩- ويتعاون كل من إدارة الاتصال الدولي وضباط الاتصال في الإمارات العربية المتحدة مع ضباط الاتصال الأجانب الموجودين في الدولة. وفي عام ٢٠١٨، أجرت الإدارة ٤٢ عملية لتبادل المعلومات، وقام ممثلو الإدارة في إسلام آباد بإرسال ٣٣ إخبارية دولية المستوى من المعلومات المتحصل عليها في باكستان.

التوصية ١١

ينبغي للحكومات أن تنظر في الاستناد إلى الجهود الجارية من أجل تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي، وذلك مثلاً من خلال مكاتب الاتصال الحدودية، وخلية التخطيط المشتركة، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتفهما، ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، والمشروع العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، ومشروع التخاطب بين المطارات، وغيرها من البرامج والمبادرات الجارية لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك مبادرات وقدرات المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، ومنها منظومة الاتصالات الشرطية العالمية المعروفة باسم "I-24/7" التابعة للإنتربول، ومنصة اتصالات شبكة إنفاذ قوانين الجمارك التابعة لمنظمة الجمارك العالمية.

٨٠- أفادت جمهورية إيران الإسلامية بأن تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي مع جميع المراكز الإقليمية والأقليمية المعنية، بما في ذلك خلية التخطيط المشتركة، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتفهما، والإنتربول، ومنظمة التعاون الاقتصادي، هو من بين أولويات وحدة الشؤون الإقليمية والدولية التابعة لشرطة مكافحة المخدرات.

٨١- وأشار الأردن إلى أنه عزز التعاون الثنائي والإقليمي من خلال مكاتب الاتصال الحدودية، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتفهما، ومركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس وزراء الداخلية العرب، والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، والإنترنت، ومنصة اتصالات شبكة إنفاذ قوانين الجمارك التابعة لمنظمة الجمارك العالمية.

٨٢- وأفاد لبنان بأنه يتواصل مع جميع أجهزة التنسيق الإقليمية المشاركة في جميع الاجتماعات والحلقات الدراسية التي تعقد لتشجيع التعاون الإقليمي. وتعد هذه الاجتماعات حسب الاقتضاء مع ضباط الاتصال الذين تعينهم السفارات الأجنبية في لبنان من أجل تبادل المعلومات الاستخبارية بهدف الحد من انتشار المخدرات، ومنع الجريمة عبر الوطنية، وتحديد شبكات الاتجار بالمخدرات وتفكيكها. وتختار السلطات الحاويات التي ينبغي تفتيشها على أساس المعلومات الواردة إليها، بما في ذلك ما إذا كانت السفينة قادمة من دولة تنتج فيها المخدرات أو سلاتفها أو المؤثرات العقلية.

٨٣- وأفادت باكستان بتبادل المعلومات العملية اللازمة مع هياكل التعاون الإقليمية والدولية في مجال إنفاذ القوانين.

٨٤- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها عضو مؤسس في مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأنها تتعاون بشكل مستمر مع المكتب العربي لشؤون المخدرات. واتخذت المملكة مؤخراً خطوات نحو الانضمام إلى عضوية مركز إنفاذ القانون لجنوب شرق أوروبا.

٨٥- وتشترك وزارة الداخلية في الجمهورية العربية السورية بانتظام في الاجتماعات وجميع أنشطة الاتصال المتعلقة بتبادل المعلومات وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي. ولا تزال الوزارة عضواً عاملاً في لجان وآليات دولية وإقليمية، وتبذل قصارى جهدها للقيام بدور نشط في صياغة القرارات المعتمدة وتنفيذها.

٨٦- وأفادت تركيا بأن ممثلاً عن إدارة مكافحة المخدرات قد حضر اجتماعاً للمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتفهما عقد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٨٧- وخلال السنة الماضية، أرسلت حكومة الإمارات العربية المتحدة معلومات استخبارية عن ١٢٣ شحنة من العقاقير المخدرة وعن الأشخاص المسؤولين عن نقلها.

التوصية ١٢

ينبغي للحكومات، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية، أن تنظر في تقديم المزيد من الدعم، بما في ذلك المساعدة التقنية والمعدات والتدريب، وبواسطة تبادل المعلومات أيضاً، إلى بلدان "خط المواجهة"، أي تلك الواقعة بالقرب من مصادر زراعة المخدرات وإنتاجها.

٨٨- أشارت جمهورية إيران الإسلامية إلى أنها، رغم كونها دولة رائدة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات الأفغانية المصدر وأنها من دول "خط المواجهة" في هذا الشأن، لم تلق أي مساعدة تقنية ملموسة أو معدات فنية.

٨٩- ويكافح لبنان زراعة وإنتاج المخدرات. وقبل عام ٢٠١٢، كان يجتث زراعات المخدرات في أراضيه سنوياً، غير أن هذا لم يعد ممكناً بسبب الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية، لأن هذه المحاصيل تُزرع بالقرب من الحدود معها. وأشار لبنان إلى أنه كان يضطلع بهذه الجهود دون تلقي أي دعم من المنظمات الإقليمية أو الدولية، على الرغم من الوعود الكثيرة التي قطعت بشأن تقديم المساعدة لتوفير محاصيل بديلة وتنفيذ برامج للتنمية الريفية، وأن من الصعب إقناع المزارعين بعدم زراعة محاصيل المخدرات في ظل عدم توافر البدائل المناسبة.

٩٠- وأفادت باكستان بتلقيها بعض المعدات والدعم التدريبي من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الشؤون الدولية لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ولكنها لم تكن كافية وتحتاج إلى زيادة كبيرة.

٩١- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها نظمت دورات تدريبية حول موضوعي سلائف المخدرات والتحقيقات في قضايا المخدرات لموظفي إدارة مكافحة المخدرات في العراق.

٩٢- وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن هناك حاجة إلى تقديم المساعدة التقنية والمعلومات لبلدان العبور الواقعة بين البلدان المنتجة والمستهلكة للمخدرات. وقد استفاد تجار المخدرات من التقدم التكنولوجي والإيرادات الضخمة التي حققوها من الاتجار غير المشروع بالمخدرات لابتكار طرائق جديدة لتهرب المخدرات. وهناك حاجة إلى تكنولوجيات ومعلومات خاصة من أجل تخطي العقبات التي تتسبب فيها العقوبات المفروضة من بعض البلدان على الجمهورية العربية السورية. ولا تزال هناك حاجة إلى أجهزة استخبارية حديثة، ومعدات كشف حديثة، وتبادل مستمر للمعلومات.

٩٣- وأفادت تركيا بعقد اجتماعات ومقابلات، حسب الاقتضاء، مع ضباط الاتصال من بلدان الجوار مثل إيران (جمهورية-الإسلامية) وبلغاريا وجورجيا. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، عقد اجتماع مع ضباط اتصال من جمهورية إيران الإسلامية لتبادل معلومات عامة حول مكافحة المخدرات في المنطقة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ومن خلال التعاون مع سلطات إنفاذ القانون في اليونان، تم ضبط ٤,٥ ملايين قرص "كابتاغون" في ميناء بيرايوس كانت مخبأة على سفينة شحن قدمت من اللاذقية في الجمهورية العربية السورية.

٩٤- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن رئيس فرقة مكافحة المخدرات في باكستان زار الإمارات لإعادة التأكيد على أهمية التعاون في مجال تبادل المعلومات بشأن الاتجار الدولي بالمخدرات.

المسألة الرابعة: الوقاية من تعاطي المخدرات، مع التركيز على الأطفال والشباب والأسر ونظام التعليم

التوصية ١٣

ينبغي تشجيع الحكومات على اعتماد نهج يركز على الصحة ويتسم بالتوازن والشمول فيما يتعلق بمراقبة المخدرات.

٩٥- في إطار نهج ذي منحى صحي، تعطي إدارة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية بالفعل الأولوية للوقاية الأولية من الإدمان بالنسبة للفئات المستهدفة، أي الأسرة

والبيئات التعليمية وبيئات العمل والمجتمعات المحلية. وعلى هذا الأساس، يجري تنفيذ برامج الوقاية بالتعاون مع جميع المؤسسات الثقافية والأجهزة الوقائية والوزارات.

٩٦- وفي الأردن، يجري اتخاذ خطوات لاعتماد نهج يركز على الصحة ويتسم بالتوازن فيما يتعلق بمكافحة المخدرات.

٩٧- وواصل لبنان تنفيذ استراتيجيته المشتركة بين الوزارات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ لمكافحة المخدرات والإدمان، التي اعتمدت في عام ٢٠١٧. وتركز الاستراتيجية على خفض عرض المخدرات والوقاية من تعاطيها ونشر خدمات العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، والحد من المخاطر الناجمة عن تعاطي المخدرات.

٩٨- وتتبع حكومة باكستان، في إطار سياستها الوطنية لمكافحة المخدرات لعام ٢٠١٩، بالفعل نهجاً شاملاً ومتوازناً لمكافحة المخدرات يركز على الصحة. ويوجد حوالي ٩٦ مرفقاً علاجياً و٣٣ مركز استقبال تُديره الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تُقدم فيها خدمات العلاج وإعادة التأهيل.

٩٩- وتنفذ أنشطة الأجهزة المعنية في الجمهورية العربية السورية وفق خطط موضوعية وفي إطار منسق لتحقيق أهداف واضحة ومحددة. وتحرص السلطات على نشر هذه الأنشطة في جميع أنحاء البلد على مدار السنة وعلى الإشراف على خطط وأعمال اللجان الفرعية في المحافظات، التي تضم ممثلين عن الأجهزة المعنية.

١٠٠- وأشارت المملكة العربية السعودية إلى أن خططها للتصدي للطلب على المخدرات تُركز على ضمان التنسيق الفعال بين المديرية العامة لمكافحة المخدرات ووزارة الصحة والهيئة العامة للغذاء والدواء. وقد عقدت اجتماعات منتظمة بين ممثلي تلك الجهات لوضع برامج وقاية متوازنة مُصممة بحيث تشمل جميع قطاعات المجتمع، وتتصدى لآفة المخدرات.

١٠١- وأشارت تركيا إلى أن هذه التوصية وثيقة الصلة بالمؤسسات التابعة لوزارة الصحة.

١٠٢- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأنها أنشأت نظاماً إلكترونياً لرصد الوصف الطبي للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وعمليات صرفها.

التوصية ١٤

ينبغي تشجيع الحكومات على اتخاذ المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات إطاراً لإجراء استعراض نقدي للاستراتيجيات الوقائية الوطنية وفقاً للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة والغاية ٣-٥ من أهداف التنمية المستدامة.

١٠٣- تتبع إدارة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون والتفاعل الوثيقين مع المكتب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في طهران، المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات في تنفيذ برامج الوقاية.

١٠٤- وأفاد الأردن بأن المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات قد أُخذت في الاعتبار في إطار تنظيم بعض الأنشطة مثل إلقاء المحاضرات، وتنفيذ حملات التوعية في المراكز التجارية والمقاهي والاحتفال باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وإجراء مقابلات إذاعية ولقاءات على الفضائيات التلفزيونية، وطباعة مواد التوعية، وإطلاق مبادرات وطنية لمكافحة المخدرات.

١٠٥- والاستراتيجية المشتركة بين الوزارات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ لمكافحة المخدرات والإدمان في لبنان، التي تهدف إلى خفض عرض المخدرات والوقاية من تعاطيها، ونشر خدمات العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، والحد من المخاطر الناجمة عن تعاطي المخدرات، هي نتاج سلسلة من الاستشارات الفنية والاستعراضات التي شارك فيها خبراء من الوزارات المعنية ومن المنظمات والرابطات والجامعات العاملة في هذا المجال. وقد استُخدمت المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات كإطار مرجعي في هذا الصدد.

١٠٦- وأفادت باكستان بدراسة وتنفيذ المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات ضمن سياستها الوطنية لمكافحة المخدرات لعام ٢٠١٩.

١٠٧- وأفادت المملكة العربية السعودية بأنها أصدرت ترجمة باللغة العربية للطبعة الثانية المحدثة من المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية. وطبقت المملكة أيضاً هذه المعايير الدولية على برامج الوقاية من تعاطي المخدرات والتوعية المصممة للأفراد وشرائح المجتمع المختلفة.

١٠٨- وقد أُدرجت أنشطة الوقاية من تعاطي المخدرات في خطط تنفيذ استراتيجية خفض الطلب على المخدرات في الجمهورية العربية السورية. وتُشرف اللجنة الوطنية لشؤون المخدرات على عملية التنفيذ. وتُعقد اجتماعات منتظمة لاستعراض عمل اللجنة والتوصية بالإجراءات المستقبلية، ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، والبت في المتابعة، وتقييم النتائج، والاستفادة من الدروس المستفادة.

١٠٩- وأشارت تركيا إلى أن هذه التوصية وثيقة الصلة بالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم الوطني ووزارة شؤون الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الشباب والرياضة.

١١٠- وفي الإمارات العربية المتحدة، وُضعت إرشادات بشأن مكافحة المخدرات في المدارس وفقاً للمعايير الدولية.

التوصية ١٥

ينبغي تشجيع الحكومات على اعتماد نهج علمي في وضع برامجها لوقاية الشباب من تعاطي المخدرات وعلى توثيق مدى فعاليتها تدابيرها الوطنية وجدوى تكلفتها.

١١١- تستند إدارة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية إلى نهج قائمة على الأدلة وأسس علمية في توفير برامج للوقاية من تعاطي المخدرات لجميع الفئات المستهدفة، أي الأسرة والبيئات التعليمية وبيئات العمل والمجتمعات المحلية، بما يشمل الشباب.

١١٢- وأفاد الأردن بأنه اعتمد نهجاً علمياً في برامج الوقاية من تعاطي المخدرات، بالتعاون مع مختلف الأجهزة العاملة مع الشباب وفي مجال الوقاية من تعاطي المخدرات.

١١٣- وأفاد لبنان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني على تنظيم معارض وأنشطة لتوعية الشباب بمخاطر المخدرات، ومساعدتهم على اتخاذ خيارات صحية ترفض المخدرات حتى يصبحوا أعضاء نشطين في المجتمع. وشملت تلك الأنشطة عرض عينات ونماذج من العقاقير المخدرة، وتنظيم أحاديث حول أسباب تعاطي المخدرات وآثارها المدمرة ومحاضرات وجلسات نقاش للتوعية بمخاطر المخدرات.

١١٤- وتُراعى الاحتياجات المحلية في وضع وتنفيذ برامج الوقاية الوطنية في باكستان مع تطبيق نهج تقنية وعلمية تطبيقاً فعالاً. ويُستخدم المنهج الدراسي للوقاية الشاملة أيضاً بشكل فعال في أنشطة تنمية الموارد البشرية في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات.

١١٥- وتعتمد إدارة الوقاية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات في المملكة العربية السعودية نهجاً علمياً في برامج الوقاية المصممة لحماية الشباب من ويلات المخدرات. وتستعين الإدارة بالقنوات الرياضية ونجوم الرياضة ووسائل التواصل الاجتماعي لتوعية الشباب مع تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على رعاية هذه الأنشطة.

١١٦- وأشارت الجمهورية العربية السورية إلى أن استراتيجية خفض الطلب على المخدرات من خلال أنشطة وقاية مُعززة تُنفذها الأجهزة المختصة وفقاً لولاياتها والفئة المستهدفة بعملها. وتُستخدم ثلاثة أنواع من نهج الوقاية المعترف بها دولياً، وهي نهج الوقاية من المستويات الأول والثاني والثالث (نهج الوقاية الأولية والثانوية والثالثية). وتُستخدم الحلقات الدراسية والاجتماعات وحلقات العمل وغيرها من آليات التواصل من أجل مخاطبة مجموعات متنوعة من الشباب. وقد صُممت تلك المبادرات بحيث تُراعى عمر الجمهور المستهدف ومستواه التعليمي.

١١٧- وأشارت تركيا إلى أن هذه التوصية وثيقة الصلة بالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم الوطني ووزارة شؤون الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الشباب والرياضة.

١١٨- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بتنظيم دورات توعوية في الجامعات لمناقشة مخاطر المخدرات.

التوصية ١٦

ينبغي للحكومات أن تنظر في تعزيز معارف وقدرات المعلمين وسائر الاختصاصيين المعنيين بالوقاية، ولا سيما فيما يتعلق بالسكان المعرضين لأشد المخاطر.

١١٩- أفادت جمهورية إيران الإسلامية بأن إدارة مكافحة المخدرات تعقد حلقات عمل ودورات تدريبية كل عام للاختصاصيين والمهنيين، بما يشمل المعلمين، وتخطط لتعزيز معارف الخبراء في مجال الوقاية.

١٢٠- وأفاد الأردن بتنظيم دورات تدريبية على الوقاية من تعاطي المخدرات من أجل تعزيز القدرات الوقائية لدى المعلمين وسائر المهنيين المعنيين، ومنها دورات يديرها موظفون من إدارة مكافحة المخدرات.

١٢١- وفي لبنان، وقع بروتوكول تعاون بين وزارة الداخلية والمجالس البلدية ووزارة التربية والتعليم العالي لتقديم محاضرات في المدارس والجامعات والرباطات والبلديات. وأطلقت حملات توعية في وسائل الإعلام تحت إشراف وزارة الداخلية والمجالس البلدية بالشاركة مع الرباطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

١٢٢- ويجري تنظيم برامج دورية للتوعية والتدريب في باكستان لتعزيز معارف المعلمين وقدراتهم في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات بين الطلاب. وتشمل هذه البرامج التدريبية حلقات عمل دورية يُحاضر فيها مدربون وطنيون، وكذلك تبادل الخبرات من خلال خبراء إقليميين.

١٢٣- وفي الجمهورية العربية السورية، نُظمت دورات توعية للمعلمين لتزويدهم بمعلومات عن أساليب الوقاية في العملية التعليمية بهدف وقاية الطلاب من تعاطي المخدرات. وتقدم للمعلمين معلومات حول مختلف أنواع المخدرات وآثارها. كما يتلقون معلومات حول إدمان المخدرات وطرق التوعية، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات المعرضة للخطر.

١٢٤- ووضعت المملكة العربية السعودية برنامجاً معرفياً لتطبيقه في منظومة التعليم، ويوفر هذا البرنامج بيانات للتعليم تنمي وعي الطلاب ومهاراتهم بناءً على أحدث المنهجيات المتبعة في وضع السياسات الوقائية والبرامج الفعالة الرامية إلى حماية الشباب من ويلات المخدرات. كما أن لدى المملكة برنامجاً معرفياً للتوعية في أماكن العمل بهدف تطهيرها من المخدرات عن طريق تعليم الموظفين سبل الوقاية والمخدرات والمخاطر الناجمة عنها.

١٢٥- وأشارت تركيا إلى أن هذه التوصية وثيقة الصلة بالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم الوطني ووزارة شؤون الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الشباب والرياضة.

١٢٦- وأفادت الإمارات العربية المتحدة بأن المعلمين وسائر الاختصاصيين التربويين تلقوا تدريبات على إجراءات الكشف المبكر عن تعاطي المخدرات.

التوصية ١٧

ينبغي تشجيع الحكومات على تعزيز التعاون بين قطاعات التعليم وإنفاذ القانون والصحة العمومية وسائر الجهات المعنية حتى تكون جهود الوقاية وخفض الطلب أكثر فعالية.

١٢٧- تعمل إدارة مكافحة المخدرات في جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون الوثيق مع جميع الهيئات الوطنية المعنية التي تشمل الشرطة ووزارة الصحة ووزارة التعليم ومنظمة الرعاية ووزارة العلوم والبحوث، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على تنفيذ برامج وقاية فعالة.

١٢٨- وفي الأردن، يعمل قطاعا التعليم والصحة ومختلف الوزارات، مثل وزارة الشباب، بشكل وثيق على نحو متزايد مع إدارة مكافحة المخدرات لتكثيف الجهود الوطنية لمكافحة المخدرات، والوقاية من تعاطي المخدرات وخفض الطلب عليها.

١٢٩- والاستراتيجية المشتركة بين الوزارات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ لمكافحة المخدرات والإدمان في لبنان، التي تهدف إلى خفض عرض المخدرات والوقاية من تعاطيها، ونشر خدمات العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع، والحد من المخاطر الناجمة عن تعاطي المخدرات، هي نتاج سلسلة من الاستشارات الفنية والاستعراضات التي شارك فيها خبراء من الوزارات المعنية بما في ذلك وزارات الصحة والعدل والتعليم، ومن المنظمات والجمعيات والجامعات العاملة في هذا المجال.

١٣٠- وفي باكستان، تكفل السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات لعام ٢٠١٩ تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية في مجالات التعليم والصحة وتنمية الموارد البشرية، على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات على السواء. ووضعت أيضاً آليات الإشراف والرصد الضرورية في شكل لجان برلمانية وإدارية لضمان التنفيذ الناجع لبرامج خفض الطلب على المخدرات.

١٣١- وتُعقد اجتماعات منتظمة بين اختصاصيي الوقاية من المديرية العامة لمكافحة المخدرات واللجنة الوطنية السعودية ومسؤولي قطاعي التعليم والصحة لمناقشة أفضل الممارسات لضمان فعالية البرامج المصممة لخفض الطلب على المخدرات.

١٣٢- وفي الجمهورية العربية السورية، جرى تشكيل فريق عامل تابع للجنة الوطنية لشؤون المخدرات للاضطلاع بمهام التخطيط والتنسيق وتبادل المعلومات والتوعية لدعم جهود الوقاية في إطار استراتيجية خفض الطلب على المخدرات التي اعتمدها الدولة. وينظم الفريق العامل زيارات منتظمة للمؤسسات المعنية من أجل تقييم مدى الحاجة إلى زيادة جهود الوقاية وتحديث آلياتها.

١٣٣- وأشارت تركيا إلى أن هذه التوصية وثيقة الصلة بالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم الوطني ووزارة شؤون الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الشباب والرياضة.

١٣٤- والطلاب والشباب من جميع مستويات التعليم هم من الفئات الرئيسية التي تستهدفها البرامج الوطنية للوقاية من المخدرات في الإمارات العربية المتحدة. وفي إطار البرامج المنفذة على المستوى المحلي والاتحادي، تتم توعية هذه الفئات بمخاطر تعاطي المخدرات والإدمان مع تكييف برامج الوقاية حسب الفئة العمرية المستهدفة. وأقيمت شراكات مؤسسية رفيعة المستوى بين المؤسسات المعنية لتصميم برامج التوعية. ويستفيد حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ طالب في مختلف المدارس والجامعات الحكومية والخاصة من هذه البرامج كل عام.